الأمم المتحدة

A/ES-10/404–S/2007/634

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
29 October 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الثانية والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ موجّهتان إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

يؤسفني عميق الأسف إبلاغكم بأن إسرائيل، سلطة الاحتلال، بعد إعلانها قطاع غزة ''كيانا عدوا'' في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، واصلت إغلاق كل المعابر الحدودية المؤدية إلى داخل قطاع غزة وإلى خارجه وتضييق الحصار على غزة والإمعان في عزلها، مؤدية بذلك إلى زيادة صعوبة الوصول وحركة الناس والسلع، بما في ذلك الإمدادات الإنسانية والطبية والغذائية. وقد تسببت هذه التدابير العقابية غير المشروعة التي اتخذتها سلطة الاحتلال في تدهور كارثي الأبعاد للأوضاع الإنسانية الخطيرة أصلا التي يعيشها السكان الفلسطينيون المدنيون.

وفي هذا الصدد، أعلن نائب وزير الدفاع الإسرائيلي ماتان فيلاناي، يوم الأربعاء الموافق ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، عبر إذاعة الجيش الإسرائيلي، بأن سلطة الاحتلال تعتزم الحد بمقدار ''غير عادي'' – يصل إلى الثلثين تقريبا – من الطاقة الكهربائية التي يُزوّد بها قطاع غزة.

وقد رفض مجلس الوزراء الفلسطيني رفضا قاطعا هذا القرار الإسرائيلي الخطر والاستفزازي الذي يرمي إلى فرض المزيد من القيود على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة

301007 301007 07-56954 (A)

وإلى قطع الإمدادات الأساسية من الكهرباء والوقود وسائر السلع عن السكان المدنيين. إنّ هذه التدابير الإسرائيلية القاسية وغير المشروعة، التي تشكّل عقابا جماعيا لكل السكان المدنيين، تمثل انتهاكا صارخا للقانون الإنساني الدولي، أي الأحكام ذات الصلة من اتفاقية جنيف الرابعة، وانتهاكا صارخا أيضا لقانون حقوق الإنسان. يضاف إلى ذلك أنّ هذه التدابير غير القانونية تؤدي إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية الحرجة في قطاع غزة، حيث يواجه السكان المدنيون الفلسطينيون، بمن فيهم الأطفال والنساء والمسنون والمعوّقون، شدائد لا حصر لها ومعاناة تفوق حد الوصف. وقد قال وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد جون هولمز، للصحفيين في جنيف اليوم إنّ القيود المفروضة على قطاع غزة والضفة الغربية تزيد يوما بعد يوم من صعوبة مواصلة النشاط الاقتصادي العادي، لا سيما في قطاع غزة، محذرا من أنّ تهديد إسرائيل بقطع إمدادات الكهرباء والوقود عن قطاع غزة لن يؤدي إلاّ إلى تفاقم الوضع.

والواقع أنّ انعدام الأمن الغذائي يزداد حدة يوما بعد يوم، وعدم إمكانية الوصول إلى الرعاية الطبية الصحيحة والإمدادات الطبية الوافية كان له آثار خطيرة على صحة السكان ورفاهة عيشهم. يضاف إلى ذلك أن هناك، بحسب وكالات الأمم المتحدة، نحو ٧٠ ٠٠٠ شخص فقدوا وظائفهم ونحو ٩٠ في المائة من سكان غزة يعيشون الآن تحت خط الفقر الرسمي. وقد دفع الافتقار إلى المواد الخام معظم المنشآت التجارية إلى إغلاق أبوابها أو العمل بأدنى طاقة.

ونظرا لهذا الوضع الحرج، ينبغي أن يبذل المجتمع الدولي كل ما في وسعه ويمارس الضغط اللازم لحمل إسرائيل، سلطة الاحتلال، على أن ترجع عن هذا القرار الخطر وترفع فورا حصارها غير المشروع المفروض على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، محترمة حقوقه الإنسانية ومخففة من معاناته.

ويؤسفني إبلاغكم في الوقت نفسه بأنّ إسرائيل، سلطة الاحتلال، مستمرة أيضا في عدوانها العسكري الفتّاك على الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد قُتل اليوم خمسة من المدنيين الفلسطينيين بنيران الرشاشات الإسرائيلية في عبسان في مدينة خان يونس بقطاع غزة وفي جباليا، شمال قطاع غزة، وبقذائف أطلقتها طائرة حربية إسرائيلية على حشد من الناس في حي الشجاية الواقع في الجزء الشرقي من مدينة غزة.

وفي يوم الأربعاء، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية أحد المباني في منطقة قليبيو في الجزء الشمالي من قطاع غزة فقتلت اثنين من المدنيين الفلسطينيين. وفي يوم الثلاثاء، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، قتلت قوات

الاحتلال الإسرائيلية اثنين من المدنيين الفلسطينيين في مدينة جنين بالضفة الغربية. وفي يوم الاثنين، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، لاقت فتاة تبلغ من العمر ٨ سنوات حتفها بعد إصابتها بجروح في رأسها عندما أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية نيرانها عشوائيا على مدنيين فلسطينيين في مدينة طولكرم بالضفة الغربية. وفي يوم الثلاثاء، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، لاقى عبد شاكر الوزير البالغ من العمر ٧٠ سنة حتفه عندما أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية النار عليه بالقرب من منزله في مدينة نابلس بالضفة الغربية.

وفي القدس الشرقية المحتلة، ما زالت إسرائيل، سلطة الاحتلال، مستمرة في ممارستها غير القانونية المتمثلة في هدم منازل الفلسطينيين، منتهكة بشكل مباشر القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة التي وقعت عليها. وفي هذا الصدد، أصبح مبنى ''أبو عائشة'' السكني المكون من خمس طوابق في حي بيت حنينا معرضا الآن لخطر الهدم من قبل السلطات الإسرائيلية التي طردت سكانه الفلسطينيين البالغ عددهم ٧٠ ساكنا، بمن فيهم النساء والأطفال.

إنّ كل هذه الممارسات الإسرائيلية منافية للقانون وتمثل أخطر الانتهاكات للقانون الدولي، بما فيه القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وهذه التدابير غير القانونية هي، فضلا عن ذلك، منافية تماما لتدابير بناء الثقة اللازمة لمواصلة عملية السلام والسير بها قدما، وتقوّض الجهود المبذولة حاليا لاستئناف الحوار والمفاوضات بين الجانبين بهدف التوصل إلى تسوية نهائية وعادلة وسلمية استنادا إلى الحل القائم على وجود دولتين وتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي برمته. وإذا ما أريد الحيلولة دون زيادة تدهور الوضع والمساهمة في الجهود المبذولة لتسوية هذا الصراع المأساوي الذي طال أمده، فلا بد من أن يلتزم المجتمع الدولي بمسؤولياته ويتخذ الإجراء اللازم لوقف الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل في حق الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وتأتي هذه الرسالة على سبيل متابعة رسائلنا السابقة الموجهة إليكم وعددها ٢٩٩ رسالة بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وهذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/3000/921) إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (A/ES-10/403-S/2007/628)، تشكل سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، سلطة الاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٠. ويجب مساءلة إسرائيل، سلطة الاحتلال، عن جميع جرائم الحرب هذه وعن الإرهاب على يد الدولة

والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي ترتكب في حق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم مرتكبيها للعدالة.

وإلحاقا بالرسائل المذكورة أعلاه، يؤسفني أشد الأسف أن أبلغكم بأنّ ما لا يقل عن ٣٠ فلسطينيا مدنيا آخرين، من بينهم أطفال، قتلوا على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية، مما يرفع العدد الكلي للذين سقطوا شهداء منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى ٤ ٧٣١. (وترد أسماء الشهداء الذين عُرفت هويتهم في مرفق هذه الرسالة).

وأرجو ممتناً أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
السفير
المراقب الدائم

مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ الموجّهتين إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

أسماء الشهداء الذين قتلوا على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية*

(منذ يوم الخميس، ٢٧ أيلول/سبتمبر، إلى يوم الجمعة، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧)

الخميس، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧

١ - حسام حويحي

الاثنين، ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

٢ - أحمد عياش العموري

٣ - بلال أبو شكيان

الأربعاء، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

٤ - محمد بسام حسن (١٩ سنة)

٥ - سعيد عبد المجيد العمور

الجمعة، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

٦ - طارق أبو جاري

الأحد، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

٧ - علي أبو رميلة

الأربعاء، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

٨ - عمار العينبوسي

* بلغ عدد الشهداء الفلسطينيين الذين قتلوا على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ ما مجموعه ٤ ٧٣٣.

السبت، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

٩ - حسن خضر نعيم

الثلاثاء، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

١٠ - عبد شاكر الوزير (٧٠ سنة)

١١ - باسل أبو سريّس

الأربعاء، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

١٢ - حازم عصفور

السبت، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

١٣ - رائد شملّخ

١٤ - نزار أبو عرب

الاثنين، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

١٥ - زينة مرعي (٨ سنوات)

الثلاثاء، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

١٦ - خالد أبو ساري

١٧ - مبارك الحسنات

١٨ - محمد جوابرة

١٩ - خالد حسين أبو صقر

الأربعاء، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

٢٠ - محمد كلّوب

٢١ - عبدو أبو عسكر (١٨ سنة)

الخميس، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

٢٢ - محمد عبد

٢٣ - محمود الكردي

٢٤ - أحمد طبش

٢٥ - أيمن فسَيفس

الجمعة، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

٢٦ - محمد شلبية

٢٧ - محمود حسونة

٢٨ - عبد الرحيم حمدونة

٢٩ - ياسر عصفور

٣٠ - يوسف ولايدة